



آليات تمويل الجامعات الحكومية في المملكة العربية السعودية في ضوء الجامعات المماثلة في الولايات المتحدة

الدكتور سعود غسان البشر
قسم الإدارة التربوية، كلية التربية، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية
البريد الإلكتروني: salbsheer@ksu.edu.sa

المخلص

لقد توسّع في العقود الأخيرة دور الحكومات في دعم وتمويل مؤسسات التعليم العالي حول العالم؛ وذلك لما لهذه المؤسسات من أهمية في تطوير الموارد البشرية وازدهار الدول، وتختلف الدول في أساليب وأنماط وطرق تمويل الجامعات. وفي المملكة العربية السعودية لا زالت الجامعات الحكومية تعتمد بشكل شبه كامل على المخصّصات الحكومية في الميزانيات السنوية، بعكس الجامعات العامة في الدول المتقدّمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية، والتي لديها تنوع في مصادر التمويل. ويهدف هذا البحث إلى التعرف على واقع تمويل الجامعات العامة في السعودية والولايات المتحدة الأمريكية، ومعرفة أوجه التشابه والاختلاف بينهما، كما يهدف البحث إلى تقديم اقتراحات لتنوع مصادر التمويل في الجامعات الحكومية في السعودية في ضوء تجربة الجامعات الأمريكية العامة. وقد استخدم الباحث المنهج البحثي المقارن لمناسبته أهداف وأسئلة الدراسة. وقد استقصت الدراسة عن آليات التمويل في ثماني جامعات عامة من الجامعات النخبة في الولايات المتحدة الأمريكية؛ كون أن آليات التمويل في الجامعات الخاصة الأمريكية تختلف بشكل كبير عن آليات تمويل الجامعات العامة. وقد وجدت الدراسة عددًا من أوجه التشابه والاختلافات بين أساليب التمويل بين الجامعات العامة بين البلدين، كما قدّمت الدراسة توصيات لتطوير وتنوع مصادر تمويل الجامعات السعودية، بحيث تكون أقلّ اعتمادية على التمويل من مصدر واحد، وهو الأموال الحكومية.

الكلمات المفتاحية: تمويل الجامعات، تمويل التعليم العالي، تمويل الجامعات السعودية، إدارة التعليم العالي.



Funding Mechanisms for Public Universities in The Kingdom of Saudi Arabia in Light of Similar Universities in The United States

Dr. Saud G Albeshir

Department of Educational Administration, College of Education, King Saud University, Kingdom of Saudi Arabia
Email: salbsheer@ksu.edu.sa

ABSTRACT

In recent decades, the role of governments in supporting and financing higher education institutions worldwide has expanded due to the importance of these institutions in developing human resources and the prosperity of countries. Countries differ in methods, patterns, and methods of funding universities. In the Kingdom of Saudi Arabia, public universities still depend almost entirely on government allocations in annual budgets, unlike public universities in developed countries such as the United States of America, which have a variety of funding sources. This research aims to identify the reality of funding public universities in Saudi Arabia and the United States of America and to discover their similarities and differences. The research also aims to provide suggestions for diversifying the sources of funding in public universities in Saudi Arabia in light of the experience of American public universities. The researcher used the comparative research method to suit the objectives and questions of the study. The study investigated the funding mechanisms at eight elite public universities in the United States of America. American private universities' funding mechanisms differ significantly from public universities' funding mechanisms. The study has found several similarities and differences between funding methods between public universities in the two countries. The study also presented recommendations for developing and diversifying funding sources for Saudi universities so that they are less dependent on funding from one source: government funds.

Keywords: financing universities, financing higher education, financing Saudi universities, higher education management.



المقدمة

إنّ التعليم هو السبيل إلى تنمية المجتمعات والطريق للاستثمار في الموارد البشرية وإكسابها المعارف والمهارات النافعة مما يقودها لتطوير الدول والارتقاء بها، وقد أمنت الحكومة السعودية بأهمية التعليم النظامي للارتقاء بالمواطن منذ البداية فقد أسس الملك عبد العزيز مديريةية للتعليم حتى قبل اكتمال توحيد جميع مناطق المملكة، وبعد انتشار المدارس في البلاد جاء الاهتمام بافتتاح مؤسسات التعليم العالي، ففي عام 1369هـ أمر الملك عبد العزيز بتأسيس كلية الشريعة في مكة لتصبح أولى المؤسسات الجامعية قياماً في البلاد، ومن بعدها تتابع إنشاء الكليات والجامعات فافتتحت كلية المعلمين بمكة عام 1372هـ، ومن ثم جامعة الملك سعود بالرياض عام 1377هـ، التي تعتبر أولى الجامعات في السعودية.

وتنص وثيقة سياسة التعليم في السعودية التي هي المرجع الأساسي للتعليم في المملكة في المادة رقم 15 على أهمية ربط التعليم بجميع مراحل بخطط التنمية العامة للدولة. كما نصت مواد الوثيقة ان من أهداف التعليم العالي إعداد مواطنين أكفاء مؤهلين علمين وفكرياً تأهيلاً عالياً، لأداء واجبهم تجاه بلادهم وأمتهم الإسلامية والاهتمام بالبحث العلمي والإنتاج العملي للارتقاء بالبلاد (الغامدي، 2000).

ونتيجة لإيمان القيادة السعودية بأهمية التعليم العالي في النهوض بالبلاد وتقدماً ارتفع عدد الجامعات والكليات في المملكة بشكل كبير في العقود القليلة السابقة وبشكل كبير، ويقدر عدد الجامعات في البلاد بـ 42 جامعة منها فقط 12 جامعة خاصة والبقية حكومية التمويل (وزارة التعليم، 2023).

وتشهد ميزانيات التعليم ارتفاعات مطردة، فعلى سبيل المثال كانت الميزانية المخصصة للتعليم عام 2006 أقل من 64 مليار ريال مقارنة بحوالي 136 مليار ريال للعام 2023، أي نسبة الإنفاق على التعليم ارتفعت ما يقارب بـ 47 في المئة في مدة لا تتجاوز العشرين عاماً وهي فترة قصيرة نوعاً ما، وهو ما يشكل ضغطاً كبيراً على ميزانية الدولة، لذلك أصبح التفكير في إيجاد موارد تمويلية بديلة للتعليم ما بعد الثانوي قضية هامة تشغل جميع المهتمين في قطاع التعليم سواء من الباحثين أو من متخذي القرار خاصة في ظل ارتفاع فاتورة التعليم في البلاد والزيادة الطردية للنفقات المتعلقة في التعليم وقد خصصت الحكومة مبلغ 130 مليار دولار ميزانية للتعليم في عام 2020م (وزارة المالية، 2023). وفي ظل ميزانية التعليم المرتفعة بشكل مستمر تتأثر بقية بنود ميزانية الدولة، لذلك يتطلب وجود بدائل ومصادر غير تقليدية تؤدي إلى تخفيف العبء على الحكومة وتفعيل بدائل تمويلية أخرى تساهم في توفير إيرادات مالية للجامعات العامة في السعودية.

وتعتمد ميزانية الحكومة في السعودية بشكل كبير على الإيرادات النفطية لسنوات طويلة مما يجعلها دائماً عرضة للتقلبات الإيجابية والسلبية للسوق النفطية لذلك أعلنت القيادة السعودية مؤخراً رؤية طموحة هي رؤية 2030 والتي من ضمن أهدافها الأساسية تحرير الاقتصاد الوطني من الاعتماد على الإيرادات النفطية وتنويع مصادر الدخل لضمان استمرارية واستدامة التنمية (رؤية 2030، 2016). ومن ضمن الإصلاحات التي جاءت نتيجة رؤية المملكة 2030 تطوير نظام الجامعات السعودية لعام 2019م، والذي يمنح الجامعات الحكومية المزيد من الصلاحيات في استغلال مرافقها وخدماتها التعليمية والبحثية وتنويع مواردها المالية.

مشكلة الدراسة

شهدت ميزانيات التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية تغيرات مستمرة خلال السنوات الماضية بين ارتفاع وتقليص نتيجة تقلبات أسعار النفط، واعتماد الإيرادات الحكومية في المملكة على هذه السلعة بشكل أساسي مما سبب في إرباك للجامعات الحكومية وعدم قدرتها على التخطيط للمدى الطويل نظير عدم استقرار التمويل. ومع إطلاق الرؤية الوطنية الطموحة 2030 والتي من أهدافها الإصلاحية تنويع مصادر التمويل للدولة وعدم الاعتماد الكلي على إيرادات النفط كما كان في السابق، بالإضافة إلى أهدافها لإصلاح التشريعات الحكومية بما فيها التشريعات المتعلقة بالجامعات كنظام الجامعات لعام 2019 والذي يعطي الكثير من الصلاحيات للجامعات الحكومية في السعودية لاتخاذ قرارات تساهم في تنويع مصادر التمويل وعدم الاعتماد الكلي على المخصصات الحكومية.

وفي ضوء التغيرات الجديدة التي تشهدها الجامعات الحكومية في السعودية وحصولها على الكثير من الامتيازات غير المسبوقة لتنويع مصادر الإيرادات تأتي أهمية هذا الدراسة كونها تقدم معلومات عن مصادر التمويل في الجامعات الأمريكية العامة التي تعد من أفضل الجامعات في التصنيفات الدولية، وفي ضوء تلك المعلومات تم اقتراح بعض الطرق لتنويع مصادر الدخل في الجامعات الحكومية في السعودية مستقبلاً



أهداف الدراسة

- تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق عدد من الأهداف وتشمل:
1. التعرف على واقع تمويل الجامعات الحكومية في المملكة العربية السعودية.
 2. اكتشاف مصادر تمويل الجامعات العامة في الولايات المتحدة الأمريكية.
 3. اقتراح سبل استفادة الجامعات الحكومية في المملكة العربية السعودية من تجربة الجامعات العامة في الولايات المتحدة في تنويع مصادر التمويل.

أسئلة الدراسة

- ما هو واقع تمويل الجامعات الحكومية في المملكة العربية السعودية؟
ما مصادر تمويل الجامعات العامة في الولايات المتحدة الأمريكية؟
كيف يستفاد من التجربة الأمريكية في تمويل الجامعات العامة في تنويع مصادر الإيرادات في الجامعات الحكومية في المملكة؟

منهجية الدراسة

يعتقد الباحث أن المنهج المقارن مناسب لدراسته، حيث إن من أهداف هذا المنهج تحديد ومعرفة أوجه التشابه والاختلاف بين الظواهر أو الممارسات، وهو ما يسعى له هذا البحث (المحمودي، 2019). استخدمت الدراسة منهجية البحث المقارن للتوصل إلى إجابات لأسئلة البحث، حيث قام الباحث بالقراءة الدقيقة للتقارير المالية للجامعات الحكومية في المملكة العربية السعودية، والتقارير المالية لثماني جامعات في الولايات المتحدة الأمريكية، ومحاولة اكتشاف أوجه التشابه والاختلاف بين مصادر التمويل في كلٍّ منها. وينتج هذا البحث المنهج الوثائقي التحليلي المقارن، بوصفه منهجية لاكتشاف واقع التمويل في الجامعات الحكومية في السعودية وأيضاً طريقة للتعرف على واقع التمويل للجامعات العامة في الولايات المتحدة، ثم تكوين تصورات نتج عنها اقتراحات للاستفادة من التجربة الأمريكية في تمويل مؤسسات التعليم العالي الحكومية في السعودية.

ووضع الباحث عدداً من المعايير لاختيار الجامعات العامة في الولايات المتحدة ومن أبرز تلك المعايير:

- أن تكون الجامعات من ضمن التصنيف العالي في التصنيفات العالمية، خاصة في تصنيف شنغهاي لأفضل الجامعات في العالم.

- أن تكون الجامعات الأمريكية المراد دراسة وضعها المالي عامة وذلك لاختلاف آليات التمويل في مؤسسات التعليم العامة والأهلية واختلاف الأهداف، فقد تكون الجامعات الأهلية لها أهداف ربحية لذلك يعتقد الباحث أنه من الأنسب اختيار جامعات مشابهة في التوجه، حيث إن الجامعات العامة في الولايات المتحدة تتشابه مع الجامعات الحكومية في كثير من الجوانب منها تلقي التمويل المباشر من الحكومة.

- أن تكون التقارير المالية المنشورة على المواقع الرسمية للجامعات الأمريكية العامة حديثة وتفصيلية لكي يتم دراستها بعمق ويتم الاستفادة منها في بناء تصورات واقتراحات لتطوير آليات التمويل في الجامعات الحكومية في المملكة العربية السعودية.

أهمية الدراسة

ترجع أهمية هذه الدراسة إلى أنها الدراسة الأولى بحسب علم الباحث التي تقارن بين واقع التمويل في الجامعات الحكومية في المملكة العربية السعودية وبين واقع التمويل في الجامعات الأمريكية العامة. كما تعدُّ هذه الدراسة الأولى حسب علم الباحث التي تم اختيار جامعات أمريكية عامة بالتحديد ودراسة إيراداتها المالية بالتفصيل، حيث كانت الأدبيات السابقة تركز على الإحصائيات الكلية لواقع التمويل في الجامعات الأمريكية دون تفصيل مفيد. لذلك يعتقد الباحث أن هذه الدراسة تضيف للأدبيات العربية في هذا المجال، وكذلك تتيح نتائج الدراسة المجال أمام مسؤولي الجامعات الحكومية في السعودية للتعرف على تفاصيل إيرادات الجامعات الأمريكية المختارة لهذه الدراسة. تحاول الدراسة أيضاً تقديم مقترح لتطوير آليات التمويل في الجامعات السعودية في ضوء الخبرات الأمريكية في التعليم العالي.



الدراسات السابقة

قام الحربي (2015) بدراسة مصادر تمويل الجامعات الحكومية في المملكة العربية السعودية وأوجه استفادة الجامعات السعودية من التجارب الدولية في التمويل. وكشفت نتائج الدراسة أن مصادر التمويل للجامعات الحكومية السعودية متشابهة بشكل عام وهي تعتمد بشكل كبير على المخصصات السنوية من ميزانية الدولة بالإضافة إلى رسوم عقود الاستشارات مع المؤسسات الحكومية والخاصة، ورسوم برامج الدراسة والتدريب. واقترح الباحث عدة بدائل لتمويل الجامعات السعودية مثل حاضنات الأعمال والشراكات مع المؤسسات الأهلية لتدريب الخريجين والتبرعات المالية والعينية. كما أوصت الدراسة بمنح الجامعات الصلاحيات المالية والإدارية الكافية واستثمار مواردها بشكل مباشر دون الارتباط بإجراءات رسمية معقدة. بالإضافة إلى ذلك، تم اقتراح تشجيع البحوث التطبيقية ذات العوائد المالية الكافية والتسويق الفعال لبرامج الجامعات وأنشطتها للحصول على رعاية من الشركات والبنوك والمصانع بعقود سنوية مجزية. وأخيراً، تم اقتراح تفعيل أنشطة الكراسي البحثية القائمة وزيادة أعدادها في الجامعات وتوظيف موارد الأوقاف الخيرية كمصادر رئيسية لتمويل الجامعات على المدى الطويل.

قدم الشنفي (2018) دراسة سعت إلى اكتشاف طرق مختلفة لتمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية من خلال الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة مثل اليابان وألمانيا والولايات المتحدة، الهدف من الدراسة كان العثور على أفضل الممارسات التي يمكن أن تساعد في دعم مؤسسات التعليم العالي، وتعزيز التطور المستمر في التعليم، وتوسيع نطاق التمويل للتعليم العالي. استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق هذه الأهداف. وقد وجدت الدراسة أن أهم مصادر تمويل مؤسسات التعليم العالي السعودية هي الأموال المخصصة من قبل الحكومة، ثم يليها مصادر أخرى من التمويل كتمويل الأفراد والقروض، ثم المصادر الخاصة والمحلية. بالإضافة لمصادر خارجية، كما توصل الباحث إلى بدائل مقترحة لتمويل التعليم العالي مع مراعاة العوامل الاجتماعية والتربوية والدينية على ضوء تجارب الدول المتقدمة، ومن أهم تلك البدائل العمل على تنمية الموارد البشرية، والموارد المالية والموارد التعليمية، والاهتمام بحاضنات الأعمال التكنولوجية، وزيادة الكراسي البحثية، والاتجاه لخصخصة التعليم العالي، ودراسة حاجة سوق العمل. وكانت من أهم توصيات الدراسة التأكيد على أهمية التخطيط السليم لاحتياجات التنمية من القوى العاملة من الخريجين، وربطهم بسوق العمل، ومنح الجامعات الصلاحيات المالية والإدارية الكافية لاستثمار مواردها، وتخفيف العبء المالي عن ميزانية الدولة من دعم التعليم العالي، والسماح بخصخصة التعليم العالي بشرط أن يبقى ضمن إشراف الحكومة ورقابتها، وترشيد الأنفاق على مؤسسات التعليم العالي، وخفض التكلفة وأخيراً تحويل الجامعات لمراكز إنتاج واستثمار وتطوير.

وأجرت العتيبي (2018) بحثاً هدف إلى التعرف على تجارب تمويل التعليم العالي في بعض الدول المتقدمة مثل أمريكا، وبريطانيا، واليابان وأستراليا وسبل الاستفادة من هذه التجارب في تمويل التعليم العالي في السعودية، استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي المقارن للأدبيات والوثائق المتاحة، وفي ضوء ما توصلت إليه الدراسة تم وضع عدد من التوصيات والمقترحات؛ وتمثلت في ضرورة الاستفادة من تلك التجارب في تنويع مصادر تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، وإشراك المؤسسات وقطاعات الأعمال والأفراد في تمويل التعليم، وتسهيل الإجراءات البيروقراطية بما يشجع على الاستثمار في التعليم وجلب المستثمرين. ومن اقتراحات الباحثة مضاعفة الجهود في التوعية بأن التعليم مسؤولية الجميع وليس الحكومة فقط، واقتراح الدراسة تطبيق مفهوم الجامعة المنتجة من خلال حاضنات الأعمال وبيوت الخبرة والاستشارات البحثية بالإضافة إلى إنشاء صندوق مستقل لتمويل التعليم وتشجيع أفراد المجتمع لتمويله. كما اقترحت الدراسة إلزام البنوك والشركات الربحية على المساهمة في تمويل التعليم الجامعي بالإضافة إلى تسهيل إجراءات الأعمال الوقفية والاستثمارات في التعليم العالي.

هدفت دراسة البابطين (2019) إلى معرفة كيفية تنويع مصادر تمويل مؤسسات التعليم العام في المملكة العربية السعودية في ضوء التجربة الأمريكية. وقد استخدمت الباحثة المنهج الوثائقي للوصول إلى إجابات لتساؤلات الدراسة. ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة أن مؤسسات التعليم في السعودية تعتمد بشكل مطلق على التمويل الحكومي، وأن مشاركة القطاع الخاص ضئيلة جداً. أيضاً توصلت إلى أن تمويل المؤسسات التعليمية يمثل عبئاً كبيراً على ميزانية الدولة، وأنه يجب تفعيل البدائل الأخرى لتخفيف العبء عن ميزانية الدولة. وقد



اقترحت الباحثة بعض الحلول منها نشر ثقافة المشاركة في تمويل التعليم. أيضا من الحلول المقترحة في الدراسة تطبيق فلسفة مؤسسات التعليم المنتجة سواء كانت مدارس أو جامعات، واقترحت الباحثة أيضا تقديم المنح والمساعدات الطلابية من خلال القروض الحكومية أو البنكية والتوسع في مساهمات المحسنين ورجال الأعمال والاستفادة من الكراسي البحثية والأوقاف.

هدفت دراسة الرحيلي (2019) للتعرف على وجهات نظر أعضاء هيئة التدريس في إحدى الجامعات الحكومية في غرب السعودية عن بدائل التمويل في تلك المؤسسة التعليمية. وقد وجد الباحث في بحثه الوصفي أن اعتماد الجامعة على تمويلها الذاتي هي أهم البدائل التمويلية، ثم المشاركة المجتمعية في تمويل تلك الجامعة. وقد وجدت الدراسة أن عينة الدراسة المكونة من 137 عضواً من أعضاء هيئة التدريس في تلك الجامعة تؤيد تنوع مصادر التمويل الجامعي ويعتقدون أن من أهم مصادر التمويل المحتملة هي تقديم الخدمات البحثية والاستشارية للمؤسسات الحكومية والخاصة. أيضا تشجيع الشراكات بين الجامعة والمنظمات المحلية وتقديم الدورات التدريبية للمنظمات الحكومية والخاصة من مصادر الإيرادات المحتملة. كما أكد المشاركون في الدراسة على أهمية التوسع في البرامج الدراسية المدفوعة، وكذلك الاستفادة من المرافق الجامعية وافتتاح محلات تجارية داخل الحرم الجامعي لتعزيز الوضع المالي للجامعة.

هدفت دراسة (آل دربه والجبري، 2020) إلى اكتشاف أفضل بدائل لتمويل التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية في ضوء بعض التجارب العالمية. اعتمدت الدراسة على أسلوب المنهج الوصفي التحليلي القائم على جمع وتحليل المعلومات التي تضمنتها أدبيات تمويل التعليم الجامعي، وكذلك التجارب العالمية لتمويل التعليم الجامعي، بالإضافة إلى ما توصلت إليه بعض الأدبيات السابقة من نتائج واقتراحات حول تمويل المؤسسات التعليمية، واستعرضت الدراسة نماذج من بدائل التمويل في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وهولندا ومصر، ومقارنتها بالسعودية.

وقدمت الدراسة توصيات أبرزها: تشجيع استثمار رجال الأعمال في التعليم وإتاحة الفرصة للشركات الكبرى بأن تتولى فتح مؤسسات تعليمية وإعطائها امتيازات تجارية مقابل ذلك، وتفعيل الشراكات المجتمعية مع الجامعات، بالإضافة إلى تشجيع التطوع في تقديم الخدمات الإنشائية أو أعمال الصيانة والنظافة والتي تكلف ميزانيات الجامعات أموالاً طائلة.

أجرت الفراج (2021) دراسة على التحديات التي تواجه تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية والحلول المقترحة للتمويل. واعتمدت الباحثة المنهج الوصفي وتم توزيع الاستبيان على عمداء ووكلاء جميع الكليات في جامعة شقراء في المملكة العربية السعودية وتضمن محورين: التحديات التي تواجه تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، والحلول المقترحة للتمويل.

أظهرت نتائج الدراسة أن أهم التحديات التي تواجه تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية تتمثل في اعتماد الجامعات على الدعم الحكومي، وضعف الارتباط بين البرامج البحثية والمؤسسات الإنتاجية بالمجتمع، وضعف الإنفاق الاستثماري مقارنة بالمستوى الحكومي. من ناحية أخرى، كانت أهم حلول التي اقترحتها الدراسة تطوير النظام المالي والإداري في مؤسسات التعليم العالي، وتعزيز وتسويق البحث العلمي والابتكارات والأنشطة والخدمات الجامعية، وإقامة علاقات شراكات بين الجامعات ومؤسسات المجتمع المنتج. كما أوصت الدراسة بمنح الجامعات الاستقلال الإداري، واعتماد الصيغة الجامعية المنتجة، وإعادة النظر في سياسة التمويل الحكومية للجامعات.

وقدم الجهني (2022) دراسة هدفت إلى تحديد طرق تنوع مصادر تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية بما يتماشى مع رؤية المملكة 2030. ومن خلال المنهج الوصفي قام الباحث بتحليل الأدبيات السابقة حول الموضوع والتأكيد على أهمية تنوع مصادر التمويل. واقترحت الدراسة بدائل مختلفة لتمويل التعليم في الجامعات الحكومية في السعودية منها فرض الرسوم الدراسية تدريجياً، وتطوير الأوقاف الجامعية. كما أوصت الدراسة بتشجيع القطاع الخاص على المشاركة في إنشاء جامعات وكليات غير هادفة للربح وخصخصة بعض القطاعات داخل الجامعات واستقطاب الطلاب الوافدين. كما اقترحت الدراسة إجراء تقييمات شاملة للبرامج الحالية وتقديم برامج تعليمية حديثة ذات جودة عالية تتماشى مع سوق العمل.



أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة

استفاد الباحث من مراجعة الأدبيات في تعميق مفاهيمه في موضوع البحث حول تنوع مصادر التمويل لمؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية. كما استفاد الباحث من بعض الدراسات كدراسات الحربي (2015) والشنفي (2018) والبابطين (2019) في الاطلاع على واقع تمويل مؤسسات التعليم في المملكة ومقارنتها بدول متقدمة خاصة الولايات المتحدة. لكن ما يميز هذه الدراسة عن الأدبيات الأخرى أنها تركز على مصادر تمويل الجامعات العامة في الولايات المتحدة، وسبل الاستفادة منها في جامعات المملكة الحكومية. وهناك فروق شاسعة في ميزانيات ومصادر تمويل الجامعات الخاصة والعامة في الولايات المتحدة، لذلك تم اختيار الجامعات العامة في الولايات المتحدة كونها تعتمد بشكل كبير على التمويل الحكومي المباشر وغير المباشر عن طريق البحوث الممولة والخدمات الاستشارية والبحثية والتعليمية والتسويقية.

النتائج

إجابة السؤال الأول: ما هو واقع تمويل الجامعات الحكومية في المملكة العربية السعودية. تنص المادة 233 من وثيقة سياسة التعليم في السعودية وهي الوثيقة الرسمية لسياسة التعليم في البلاد على أن التعليم مجاني في كافة أنواعه ومراحله، أي أن الدولة لا تتقاضى رسوما دراسية من المواطنين في مؤسسات التعليم العامة. وقد بلغت النفقات الحكومية المخصصة لقطاع التعليم في البلاد 185 مليار ريال (وزارة المالية، 2023). وتعتمد الجامعات الحكومية في السعودية بنسبة كبيرة على التمويل الحكومي، وهذا من شأنه أن يؤثر على استقرارها المالي ويهدد برامجها. وقد قدر الحربي أن التمويل في مؤسسات التعليم العالي الحكومي هو أحادي الجانب حيث يعتمد بشكل كبير على المخصصات الحكومية، وقدّر الباحث بأن ما نسبته 98% من إجمالي إيرادات الجامعات العامة في المملكة حكومي، وهذا من شأنه التأثير السلبي على استقرار الجامعات وازدهارها (الحربي، 2015).

ومن أكبر الجامعات العامة التي تتلقى تمويلاً من الحكومة هي جامعة الملك سعود في الرياض حيث تلقت 8.6 مليار ريال في عام 2015، ثم جامعة الملك عبد العزيز في جدة التي تلقت مخصصات مالية بحوالي 6 مليار ريال في ذلك العام. أما جامعة الأمام فكانت ثالث أكبر جامعة تلقياً للمساهمات الحكومية في عام 2015م، حيث تلقا من الحكومة 4.1 مليار ريال، فيما تلقت جامعتا الملك خالد والدمام مبالغ تجاوزت 3 مليار ريال لكل مؤسسة منهما في نفس السنة المالية.

وتسعى الجامعات الحكومية في السعودية في السنوات القليلة الأخيرة لتنوع مصادر التمويل وليس فقط الاعتماد الكلي على المخصصات الحكومية. وقد نصت بعض مواد قانون الجامعات الجديد الصادر في عام 2019 على أهمية تنوع مصادر تمويل الجامعات العامة من خلال إعطاء إدارات تلك الجامعات كثيراً من الصلاحيات المتعلقة باستثمار المرافق الجامعية، ووضع رسوم دراسية على بعض البرامج التعليمية. وقد بدأت بعض الجامعات الحكومية بالفعل بوضع رسوم دراسية على بعض البرامج الدراسية خاصة برامج الدراسات العليا، وهذا من شأنه تنوع إيرادات الجامعات. ومن ضمن المبادرات لتنوع مصادر التمويل الكراسي البحثية الممولة من جهات خارج الجامعة، ووفقاً للموقع الرسمي لجامعة الملك سعود وهي أقدم جامعة حكومية في البلاد فهناك 69 كرسيًا بحثيًا في المؤسسة، وتمتلك جامعة الملك سعود العدد الأكبر من الكراسي البحثية.

أيضا بدأت الجامعات السعودية العامة في وضع التشريعات اللازمة لقبول التبرعات والهبات والتوسع في الأوقاف، لكن لازال العائد المادي دون مستوى التطلعات. لكن بشكل عام لازالت التمويل الحكومي هو المصدر الرئيس لتمويل الجامعات العامة في السعودية لحد اللحظة ويجب الاستفادة من تجارب الجامعات العامة في بعض الدول المتقدمة مثل الجامعات العامة في الولايات المتحدة والتي لديها ممارسات وخبرات طويلة في إيجاد بدائل تمويلية لمؤسساتها.

إجابة السؤال الثاني: ماهي مصادر تمويل الجامعات العامة في الولايات المتحدة الأمريكية؟

وقع اختيار الباحث على ثماني جامعات عامة في الولايات المتحدة الأمريكية بناء على عدة معايير منها أن تكون الجامعات متصلة على مركز متقدم في تصنيف شنغهاي لعام 2022م، ومن معايير الاختيار نشر الجامعات تقاريرها المالية الحديثة، حيث إن الدراسة لم تتطرق لبعض الجامعات العامة ذات التصنيف المرتفع لعدم وجود تقارير مالية منشورة، أو قد تكون التقارير المالية المنشورة قديمة. وقد تم دراسة التقارير المالية لثماني جامعات



لمعرفة إيراداتها والجامعات هي:

• أولاً: جامعة كاليفورنيا لوس أنجلوس
بلغ مجموع الإيرادات العامة لجامعة كاليفورنيا لوس أنجلوس 9.187 مليار دولار مقارنة بـ 8.545 مليار في عام 2019، وفي عام 2021 بلغ عدد الإيرادات من الرسوم الدراسية والرسوم الطلابية الأخرى بما فيها البعثات الدراسية من طرف ثالث قرابة 891 مليون دولار، مقارنة بمبلغ 929 مليون دولار عام 2019، وهذا الانخفاض يعزى للظروف التي صاحبت جائحة كورونا وتوقف الدراسة التقليدية.
المخصصات الحكومية في عام 2021 كانت 454 مليون دولار مقارنة بمبلغ 493 مليون في عام 2019، والمنح الحكومية المباشرة في عام 2021 قدرت بمبلغ 64 مليون دولار مقارنة بـ 146 مليون دولار في عام 2020. في عام 2021 تلقت جامعة كاليفورنيا لوس أنجلوس منحة من الحكومة الفيدرالية بمبلغ 53 مليوناً مقارنة بـ 56 مليون دولار في عام 2019، وقدر حجم إيرادات المنح والعقود لعام 2021 بـ 1.2 مليار دولار مقارنة بـ 1.05 مليار دولار في عام 2019.
إيرادات المراكز الطلابية والمستشفيات الجامعية مثلت جزءاً كبيراً من إيرادات جامعة كاليفورنيا لوس أنجلوس حيث زادت إيراداتها عن 3.1 مليار دولار في عام 2021 بينما كانت الإيرادات حوالي 2.8 مليار في عام 2019. الإيرادات من النشاطات التعليمية لعام 2021 كان 2.5 مليار مقارنة بـ 1.95 مليار دولار في عام 2019. إيرادات التبرعات الخاصة والهياكل ازدادت في عام 2021 عما كانت عليه في عام 2019 حيث كانت في عام 2019 م 267 مليوناً، بينما في عام 2021 شكلت 405 مليون دولار. عوائد الاستثمارات قلت في عام 2021 عن الأعوام السابقة حيث كانت 117 مليوناً في عام 2021، بينما كانت 143 مليوناً في عام 2019. وشكلت الإيرادات الأخرى حوالي 368 مليون دولار في العام، وتشمل هذه الإيرادات إيرادات خدمات الإسكان والتغذية وبيع الكتب ومواقف السيارات وخدمات العناية بالأطفال عام 2021.
يذكر أن قيمة أصول الأوقاف في جامعة كاليفورنيا تقدر بـ 2.2 مليار دولار في عام 2021، وكانت أرباح هذه الأوقاف حوالي 66 مليون دولار لنفس العام، ويبلغ إجمالي الأصول حوالي 5 مليار دولار لعام 2021م (جامعة كاليفورنيا، 2023).

• ثانياً: جامعة واشنطن
بلغ عدد طلاب جامعة واشنطن بكل المراحل الدراسية والبرامج 660106، فيما بلغ عدد أعضاء هيئة التدريس 5602 لعام 2022، أما العدد الكلي للموظفين فهو 32056 يشمل هذا العدد أعضاء هيئة التدريس لنفس العام. وبلغ مجموع الإيرادات العامة قرابة 7.3 مليار دولار لجامعة واشنطن من عدة مصادر تمويلية. وقد ارتفع صافي إيرادات الخدمات الصحية لعام 2022 عن الأعوام السابقة وشكل صافي الإيرادات قرابة 2.5 مليار دولار ويشكل 34% من إيرادات جامعة واشنطن وهو المصدر الأكبر للإيرادات. بند العقود والمنح أيضاً شكل 24% من إيرادات الجامعة وقدر بحوالي 1.8 مليار دولار للعام 2022 مقارنة بـ 1.6 مليار مقارنة في العام 2020، ويُذكر أن 10% من إيرادات هذا البند كانت من المنح والعقود التي تمولها الحكومة الفيدرالية خاصة في الجانب الطبي التي تتميز فيه جامعة واشنطن.
الرسوم الدراسية والخدمات الطلابية شكلت ثالث أكبر مصدر للدخل في جامعة واشنطن في عام 2022م، بما نسبته 15% من مجموع الإيرادات بمبلغ يتجاوز 1.1 مليار دولار. أما مراكز الأعمال والشركات التابعة للجامعة فساهمت بـ 5542 مليون دولار في إيرادات الجامعة لعام 2022، والخدمات والمبيعات من الأقسام العلمية أيضاً ساهمت بشكل إيجابي في تمويل الجامعة حيث بلغت الإيرادات 511 مليون دولار. فيما بلغت تمويل الولاية للمشاريع التشغيلية حوالي 485 مليون دولار، ومجموع التبرعات والهياكل 345 مليوناً.
ويذكر أن الطلاب السابقين يساهمون في تمويل جامعاتهم بشكل سخي، وقد شكل صافي إيرادات الاستثمارات المتعلقة في الأوقاف والهياكل والاستثمارات 1.3 مليار دولار للجامعة في عام 2021 قبل أن تتعرض لخسائر حادة في عام 2022. وفقاً لتقرير الجامعة المالي تُقدر القيمة السوقية للأصول المملوكة لجامعة واشنطن بـ 8 مليارات في عام 2022 م منها 4.7 مليار أوقاف والعديد من الصناديق الاستثمارية (جامعة واشنطن، 2023).



• ثالثاً: جامعة ميتشغان
بلغ مجموع إيرادات جامعة ميتشغان في العام الأكاديمي 2021-2022 قرابة 10.7 مليار دولار، وكان أكبر مصدر للإيرادات للجامعة المراكز الطبية والمستشفيات التابعة للجامعة والتي شكلت قرابة 5.7 مليار في نفس العام المذكور.
فيما كانت الرسوم الدراسية والخدمات الطلابية ثاني أكبر مصدر لتمويل الجامعة حيث كان مجموع المبلغ أكثر من 2.0 مليار دولار. أما الأموال القادمة من البرامج التي ترعاها الحكومة الفيدرالية أو حكومة الولاية فقدرت بمبلغ 1.3 مليار دولار.
وبلغ حجم مساهمة الخدمات المساندة وتشمل خدمات الإسكان والتغذية والنشر والمواقف مبلغ 949 مليون دولار، فيما بلغت عوائد الاستثمارات والأوقاف مليون دولار.
المخصصات المالية من ولاية ميتشغان أيضاً كانت مصدراً جيداً لإيرادات الجامعة بحوالي 374 مليون دولار، أما مجموع الأموال القادمة من البرامج والبحوث الممولة من جهات غير حكومية فحوالي 254 مليوناً، فيما بلغ حجم الهدايا والتبرعات 147 مليون دولار للعام 2021-2022 م، وقُدّرت أصول وأوقاف جامعة ميتشغان لعام 2022 بمبلغ يتجاوز 17.3 مليار دولار (جامعة ميتشغان، 2023).

• رابعاً: جامعة كارولينا الشمالية
بلغ مجموع الأصول لجامعة كارولينا الشمالية في عام 2022 حوالي 8.8 مليار دولار منها أكثر من 3 مليارات هي قيمة الأوقاف، وبلغ حجم الإيرادات التشغيلية وغير التشغيلية أكثر من 3.5 مليار دولار لعام 2022 لجامعة كارولينا الشمالية.
وقد تنوعت مصادر تمويل الجامعة للعام المذكور، فقد كان أكبر مصدر للدخل قادم من بند الخدمات والمبيعات وساهم بأكثر من 1.1 مليار دولار، وتشمل هذه الخدمات المراكز والمستشفيات الجامعية وخدمات السكن والإعاشة، يضاف إليها صافي إيرادات الخدمات الطبية المقدمة من الجامعة الذي تجاوز مبلغ 571 مليوناً لذلك العام فقط.
أما ثاني أكبر مصدر تمويل للجامعة فكان من المنح والعقود والبرامج الممولة وتجاوزت مبلغ المليار دولار، ويذكر أن كثيراً من أموال المنح والعقود كان مصدرها الحكومة الفيدرالية، فعلى سبيل المثال مولت معاهد الصحة الوطنية التابعة للحكومة الفيدرالية الجامعة بمبلغ 570 مليون دولار لإجراء بحوث وبرامج تعليمية طبية، ومولت وزارة الدفاع بعض البرامج الجامعية بمبلغ 25 مليون دولار، ووزارة التعليم بمبلغ 17 مليون دولار لذلك العام.
وشكلت المخصصات من حكومة الولاية ثالث أكبر مصدر للإيرادات بمبلغ 587 مليون دولار، فيما بلغت صافي إيرادات الرسوم الدراسية مبلغ 464 مليون دولار. وتلقت الجامعة تمويلاً استثنائياً من الحكومة الفيدرالية بمبلغ 91 مليون دولار للتخفيف من آثار جائحة كورونا التي أثرت على قطاع التعليم العالي أيضاً. وقد سجلت عوائد استثمارات الجامعة بما فيها استثمارات الأوقاف خسارة حادة في عام 2022 بلغت قرابة 64 مليون دولار، فيما سجلت أرباحاً تُقدّر بـ 1.09 ملياراً في العام الذي سبقه (جامعة كارولينا، 2023).

• خامساً: جامعة سان فرانسيسكو
في آخر تقرير رسمي صادر من جامعة سان فرانسيسكو في كاليفورنيا قُدّرت مجموع حجم الأصول بمختلف أنواعها بـ 12.6 مليار دولار منها 1.7 مليار دولار قيمة الأوقاف لعام 2019.
وفي عام 2020-2021 وصل مجموع إيرادات جامعة سان فرانسيسكو إلى 8.6 مليار دولار من مختلف مصادر التمويل، وقد شكلت إيرادات المراكز الصحية والمستشفيات التابعة للجامعة أكبر مصادر الإيرادات بمبلغ يفوق 5.2 مليار دولار لعام 2020.
ساهمت العقود والمنح أيضاً في توفير إيرادات بحوالي 1.6 مليار دولار للجامعة في ذلك العام، وقد شكلت المنح والعقود والبرامج الممولة من الحكومة الفيدرالية النصيب الأكبر من هذا البند حيث تجاوزت الإيرادات التي تلقتها الجامعة من الحكومة الفيدرالية 771 مليون دولار لذلك العام فقط.
والهدايا والتبرعات الخاصة أيضاً شكلت مصدر دخل جيداً للجامعة، حيث مثلت ثالث أكبر تمويل للجامعة بمبلغ 393 مليوناً، فيما كانت النشاطات التعليمية من الروافد المالية المهمة لجامعة سان فرانسيسكو وساهمت بمبلغ



317 مليوناً. وكانت المخصصات المالية من حكومة الولاية بمبلغ 177 مليوناً، فيما كانت عوائد الاستثمارات من الأوقاف 176 مليون دولار. ومن الملاحظات المثيرة أن دخل الرسوم الدراسية والخدمات الطلابية كان فقط 61 مليون دولار، وهو ما يشكل أقل من 1% من إيرادات الجامعة، وبلغ عدد الطلاب لعام 2019م 3198 كلهم في برامج الدراسات العليا (جامعة سان فرانسيسكو، 2023).

● سادساً: سان ديغو

فُدر مجموع الأصول في جامعة سان ديغو في كاليفورنيا بمبلغ 1.76 مليار دولار لعام 2022، وقد بلغت إيرادات الجامعة حوالي 359 مليون دولار من عدة مصادر حيث كان التمويل القادم من الرسوم الدراسية والخدمات الطلابية المصدر الأكبر لموازنة الجامعة وقُدّر بمبلغ 237 مليون دولار، وبلغ مجموع العدد الكلي للطلاب في عام 2021م 39576 طالباً منهم 71.3% يدرسون في مرحلة البكالوريوس. الخدمات المساندة والإسكان والتغذية أيضاً كانت أكبر ثاني مصدر تمويل للجامعة بمبلغ يقترب من 50 مليون دولار، فيما كانت المنح والعقود ثالث أكبر مصدر دخل لجامعة سان ديغو لعام 2022 بمبلغ 29 مليوناً، أما عوائد استثمارات الأوقاف والمرافق فساهمت بحوالي 9 مليون دولار، وتقدر القيمة السوقية لأوقاف الجامعة بمبلغ 1.1 مليار دولار (جامعة سان ديغو، 2023).

● سابعاً: جامعة وسيكنسون ماديسون

في العام المالي 2020-2021 بلغ مجموع إيرادات جامعة وسيكنسون في ماديسون 3.6 مليار دولار من عدة مصادر كان أكبرها التمويل المقدم من مؤسسات الحكومة الفيدرالية على شكل منح وعقود وبرامج ممولة بما فيها البحوث الممولة بمبلغ 892 مليون دولار، أما الرسوم الدراسية والخدمات الطلابية فكانت ثاني أكبر مصدر للدخل للجامعة بمبلغ 749 مليون دولار وبلغ عدد الطلاب المقيدين 49587 طالباً وطالبة. المخصصات المالية من الحكومة كانت ثالث أكبر دخل للجامعة بمبلغ 537 مليوناً، والهدايا الخاصة والتبرعات ساهمت بمبلغ 676 مليون دولار وكانت ثالث أكبر مصدر للدخل لجامعة ماديسون، فيما ساهمت الإيرادات من الخدمات المساندة مثل الإسكان والتغذية والموافق بنسبة 13% من الإيرادات لعام 2020-2021 بمبلغ تجاوز 468 مليون دولار، كما بلغت إيرادات أوقاف واستثمارات الجامعة مبلغ 305 مليون دولار، وتقدر القيمة السوقية لأوقاف الجامعة بحوالي 4.3 مليار دولار لعام 2021م (جامعة وسيكنسون، 2023).

● ثامناً: جامعة بيتسبرغ

بلغت القيمة السوقية لأصول جامعة بيتسبرغ في ولاية بنسلفانيا في عام 2021 مبلغ 9.65 مليار دولار منها أوقاف تُقدّر قيمتها بـ 5.68 مليار دولار. وقدرت مجموع إيرادات الجامعة لعام 2021 بحوالي 2.48 مليار دولار من عدة مصادر تمويلية أكبرها العقود والبحوث الممولة التي تجاوزت مبلغ 914 مليوناً، وكانت معظم الأموال من هذا المصدر قادمة من منظمات فيدرالية أو حكومية، فعلى سبيل المثال مولت معاهد الصحة الوطنية التابعة للحكومة الفيدرالية العديد من البرامج والبحوث الطبية في الجامعة والمراكز التابعة لها بنسبة وصلت إلى 63% من هذا المصدر.

الرسوم الدراسية والخدمات بالطلاب كانت ثاني أكبر مصدر إيراد للجامعة حيث تجاوزت إيراداتها حاجز 612 مليون دولار، وقد بلغ مجموع الطلاب المقيدين في الجامعة لعام 2021 م 28200 طالب في مختلف البرامج والمراحل الدراسية. إيرادات المراكز والخدمات الطبية شكلت ثالث أكبر مصدر للإيرادات للجامعة في ذلك العام بمبلغ يقترب من 260 مليون دولار، ومولت عوائد استثمارات الأوقاف التابعة للجامعة الخزينة بمبلغ 178 مليون دولار فقط في عام واحد، والمراكز التعليمية المساندة ساهمت بمبلغ 130 مليون دولار، فيما حققت الخدمات المساندة مثل مراكز مبيعات الكتب والإسكان والتغذية مبلغاً يتجاوز 97 مليوناً (جامعة بيتسبرغ، 2023).



إجابة السؤال الثالث: كيف يستفاد من التجربة الأمريكية في تمويل الجامعات العامة في تنوع مصادر الإيرادات في الجامعات الحكومية في المملكة

تتشابه كثير من مصادر التمويل في الجامعات السعودية والجامعات الأمريكية العامة المختارة في هذه الدراسة، فنجد أن الجامعات السعودية والأمريكية تتلقى تمويلًا حكوميًا لتشغيل برامجها وأنشطتها المختلفة. أيضًا تتشابه مصادر التمويل بين جامعات الدولتين في فيما يتعلق بتفعيل الشراكات والعقود والأبحاث الممولة. كما توسعت الجامعات السعودية الحكومية مؤخرًا بفرص الرسوم على البرامج الدراسية خاصة تلك المخصصة للدراسات العليا، وهو أمر تمارسه الجامعات العامة في جميع مراحلها الدراسية حيث يدفع معظم الطلاب رسوماً دراسية باستثناء عدد بسيط ممن يحصل على منحة دراسية من الجامعة.

ورغم التشابهات الكثيرة بين مصادر تمويل الجامعات الحكومية في السعودية وبين الجامعات الأمريكية العامة والتي تمثلها الجامعات الثمانية المختارة في هذه الدراسة، إلا أن نسب الإيرادات تختلف بين جامعات البلدين، فعلى سبيل المثال تعتمد الجامعات السعودية الحكومية بنسبة تصل إلى 98% من إيراداتها على المخصصات الحكومية، بينما نجد أن الجامعات العامة في الولايات المتحدة تعتمد بنسب بسيطة على المخصصات الحكومية سواء الأموال المخصصة من حكومة الولاية أو الأموال القادمة من الحكومة الفيدرالية في واشنطن. وقد وجدت الدراسة أن نسبة التمويل الحكومي المباشر للجامعات العامة الأمريكية لا يتجاوز نسبة 14% على أحسن تقدير، حيث نجد أن إيرادات جامعة وسكانسون في ماديسون من المخصصات الحكومية 537 مليون دولار من أصل حوالي 3.6 مليار دولار للعام الأكاديمي 2020-2021، وكانت نسب الإيرادات الحكومية المباشرة للجامعات الحكومية ضئيلة جداً مقارنة مع مصادر التمويل الأخرى. فإيرادات جامعة سان فرانسيسكو من المخصصات الحكومية المباشرة لا تتجاوز 3% من مجموع الإيرادات المقدر بـ 8.6 مليار دولار للعام الأكاديمي 2020-2021، وفي جامعة كاليفورنيا ساهمت الإيرادات الحكومية المباشرة بنسبة لا تتجاوز 6% من مجموع الإيرادات العامة للجامعة، وساهمت الأموال الحكومية المباشرة بما نسبته 9% فقط من مجموع إيرادات جامعة ميتشغان التي قدرت بحوالي 10.7 مليار دولار لنفس العام الأكاديمي المذكور.

أيضا من الاختلافات الواضحة في إيرادات الجامعات الحكومية في البلدين هي مساهمة عوائد الأوقاف والاستثمارات بمبالغ في تمويل ميزانيات الجامعات، حيث كانت كبيرة في الولايات المتحدة، لكن لم تستفد الجامعات السعودية من العوائد المذكورة بشكل فعال بعد. وقد جنت جامعة كارولينا الشمالية أكثر من مليار دولار عام 2021 من عوائد الاستثمارات والأوقاف، وهو مبلغ شكل أكثر من 11% من إيرادات الجامعة في ذلك العام. أيضا تحصلت جامعة وسكانسون على عوائد بحوالي 305 مليون دولار بفضل عوائد الاستثمارات والأوقاف، وبلغت إيرادات جامعتي بستبرغ وسان فرانسيسكو من الاستثمارات والأوقاف أكثر من 175 مليون دولار في عام 2022، لذلك فمن الجيد على مسؤولي الجامعات السعودية جلب الاستثمارات والتوسع بالأوقاف لتوظيف عوائد تلك المشاريع في تطوير الجامعات وتمويل برامجها.

يلاحظ من مراجعة إيرادات الجامعات النخبة العامة في الولايات المتحدة مساهمة المستشفيات الجامعية ومراكز الأبحاث التابعة لها بنسب كبيرة من الإيرادات، وتقوم الإيرادات من الخدمات الصحية حتى إيرادات الرسوم والخدمات التعليمية في بعض الجامعات. فقد بلغت إيرادات جامعة سان فرانسيسكو من إيرادات الخدمات الصحية بما فيها المستشفيات الجامعية 5.2 مليار دولار من مجموع الإيرادات المقدر بحوالي 8.6 مليار دولار، فيما لم تتجاوز إيرادات الرسوم الدراسية مبلغ 400 مليون دولار. أيضا ساهمت المستشفيات الجامعية في جامعة ميتشغان في تحقيق إيراد يتجاوز 5.7 مليار وهو أكبر مصدر لتمويل الجامعة على الإطلاق، وقد بلغت إيرادات المستشفيات الجامعية في جامعة كاليفورنيا 3.1 مليار دولار في عام 2021 بينما بلغت إيرادات الرسوم الدراسية 891 مليون دولار لنفس العام. وساهمت المراكز الطبية والمستشفيات والمراكز البحثية التابعة لها في جامعة واشنطن بمدينة سياتل بما نسبته 43% من مجموع الإيرادات لعام 2021م وهو أكبر مصدر لتمويل الجامعة. كانت الرسوم الدراسية والخدمات الطلابية من مصادر التمويل الرئيسية للجامعات الحكومية في الولايات المتحدة، وقد شكلت ما نسبته 21% من إجمالي إيرادات جامعة سان دييغو بمبلغ يقترب من 360 مليون دولار لعام 2020-2021. أيضا كان إيرادات الرسوم الدراسية قرابة 20% أو 2 مليار دولار في جامعة ميتشغان، فيما جنت جامعة واشنطن ما يقارب 1.1 مليار دولار نتيجة فرض الرسوم الدراسية، وهو ما يعادل 15% من مجموع الإيرادات العامة للجامعة للعام الأكاديمي 2021م، وشكلت الأموال القادمة من الرسوم والخدمات الطلابية 9% من إيرادات



جامعة كاليفورنيا لوس أنجلوس.

وقد بدأت الجامعات السعودية في التوسع في فرض الرسوم الدراسية على البرامج الدراسية خاصة تلك المتعلقة بالدراسات العليا، ومن الممكن رؤية أثر تلك الأموال في تنوع مصادر دخل الجامعات السعودية في السنوات القليلة القادمة بمشيئة الله.

وقد استفادت الجامعات العامة في الولايات المتحدة بشكل ملحوظ من عقد شراكات مع الجهات الحكومية وغير الحكومية في تمويل العديد من البرامج وتقديم الخدمات الاستشارية والبحثية مما انعكس على إيراداتها، فقد حققت جامعة واشنطن في عام 2021م قرابة 1.8 مليار دولار نتيجة العقود والبحوث الممولة وكذلك المنح، وكانت إيرادات جامعة سان فرانسيسكو قرابة 1.6 مليار دولار كمحصلة للشراكات والعقود الممولة، فيما كانت إيرادات جامعة كارولينا الشمالية من هذه المصادر قرابة المليار دولار. وتقدر إيرادات البحوث الممولة والعقود والمنح بجامعة كاليفورنيا لوس أنجلوس بـ 900 مليون دولار في عام 2021م.

يعتقد الباحث بعد دراسة إيرادات مجموعة من الجامعات الأمريكية العامة في الولايات المتحدة أن الجامعات السعودية الحكومية بإمكانها الاستفادة من تجربة الجامعات الأمريكية العامة لتنوع مصادر التمويل لضمان استقرارها وازدهارها، ومن ضمن الطرق التي يمكن تفعيلها في الجامعات السعودية في ضوء التجربة الأمريكية الاقتراحات التالية:

1- توعية المنظمات الربحية ورجال الأعمال وأفراد المجتمع بأهمية دور الجامعات في تطور البلاد وتقديمها، وتذليل برامج واسعة لجمع الهبات للجامعات الحكومية في المملكة وذلك لشراء أصول وقيمة تضمن عوائد سنوية للجامعات تماماً مثل ما هو معمول فيه في جامعات الولايات المتحدة.

ومن المهم أيضاً وضع حسابات ومنصات تبرع للجامعات الحكومية وتشجيع الناس على دعم الجامعات مادياً، ومن أهم الفئات التي تدعم وتبرع للجامعات الأمريكية بسخاء هي فئة الخريجين لذلك على الجامعات إقامة علاقات إيجابية مع الخريجين والتواصل الفعال معهم وتقديم بعض الخدمات لهم بعد التخرج مثل عضوية المكتبات الجامعية، أو الأندية الرياضية وذلك لضمان علاقة الخريجين في الجامعات السعودية ممن يكون لديهم روح الولاء والانتماء للجامعة، ومن ثم يقوم الخريجين بالدعم المالي أو جلب رعاة لتمويل بعض البرامج الدراسية أو الثقافية أو الرياضية في الجامعة مما يوفر مصدر دخل إضافياً للجامعات الحكومية في المملكة.

2- توسيع نطاق الشراكات مع الجهات الحكومية، فعلى الرغم من أن الجامعات العامة في أمريكا تتلقى تمويلاً حكومياً مباشراً بنسب ضئيلة مقارنة بباقي الإيرادات، إلا أن مبالغ ضخمة تجنيها الجامعات من الوكالات الحكومية المختلفة، فعلى سبيل المثال كان أكبر مصدر تمويلي لجامعة بستانغ هو عوائد البحوث الممولة والعقود والشراكات، وقد ساهمت وكالة حكومية واحدة في دفع ما نسبته 63% من هذا المصدر وهي معاهد الصحة الوطنية التابعة للحكومة المركزية في واشنطن.

لذلك يجب على الجامعات السعودية والمراكز البحثية التابعة لها الوصول إلى الجهات الحكومية المختلفة وإقناعهم بعقد الشراكات والبحوث الممولة والتي سوف يكون لها أثر إيجابي على جميع الأطراف ويوفر للجامعات السعودية المزيد من تنوع للإيرادات.

3- توسيع الشراكات والتعاون مع مؤسسات القطاع الخاص، ويمكن للجامعات السعودية الحكومية توفير الكثير من الخدمات الاستشارية والبحثية والتعليمية والتدريبية لمنسوبي الشركات نظير ما تحتويه الجامعات من خبرات وعلماء وطاقات بشرية في شتى المجالات. أيضاً قد يكون للجامعات السعودية ومراكز الأبحاث التابعة لها انتاجات أو اختراعات أو براءات اختراع، لذلك فإن بناء شراكات مع مؤسسات القطاع الخاص من شأنه تسويق تلك المنتجات والاختراعات مما ينعكس إيجابياً على إيرادات الجامعات الحكومية.

4- على مسؤولي الجامعات السعودية بناء شراكات وعلاقات مثمرة مع البنوك والمنظمات الربحية وغير الربحية لتمويل بعض البرامج الدراسية من خلال تقديم برامج منح لعدد من الطلاب، لأن الرسوم الدراسية قد تكون لها عواقب سلبية على الاقتصاد والمجتمع إذا لم يتم ضبطها. بالرغم من أن الرسوم الدراسية على الطلاب هي من أهم مصادر تمويل الجامعات الأمريكية فإن معظم تلك الرسوم يدفعها الطلاب عن طريق القروض التعليمية سواء الممولة من الحكومة أو من البنوك التجارية، لذلك لا يعتقد الباحث أن فرض الرسوم الدراسية على المواطنين خاصة لمرحلة البكالوريوس سوف يكون إيجابياً على المستوى الوطني، فمن أكثر التحديات الاقتصادية



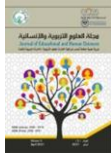
والاجتماعية في الولايات المتحدة هي مسألة القروض الطلابية لذلك يمكن للجامعات التوسع في برامج المنح الممولة من جهات خارج الجامعة. لكن في الوقت نفسه يمكن للجامعات السعودية التوسع في قبول الطلاب الدوليين مقابل رسوم دراسية خاصة وأن الجامعات السعودية تتميز بجودة التعليم العالي، وكذلك تتميز المملكة بوجود الحرمين الشريفين وهو ما سوف يجذب الكثير من الطلاب الدوليين خاصة من العالم الإسلامي للدراسة في السعودية.

5- من خلال دراسة إيرادات الجامعات العامة في الولايات المتحدة تبين أن الخدمات الطبية كانت من ضمن أعلى المصادر التمويلية لعدد من الجامعات، ويمكن تخصيص بعض المراكز الطبية والمستشفيات الجامعية للعلاج بمقابل مادي لغير المواطنين، فبعض المستشفيات الجامعية لديها سمعة جيدة وقد يرغب بعض سكان الدول المجاورة في العلاج في المستشفيات الجامعية مقابل رسوم مالية، وهذا من شأنه أن يوازن بين استمرارية المستشفيات الجامعية في المملكة بتقديم الخدمات الصحية بشكل مجاني للمواطنين، وكذلك الاستفادة من المبالغ المالية مقابل تقديم العلاج للمرضى من غير السعوديين.

6- الاستفادة من بعض المرافق الجامعية وتأجيرها لمؤسسات القطاع الخاص وأفراد المجتمع بما يضمن مصلحة الطرفين، ويوفر للجامعات مصدر دخل إضافياً، فعلى سبيل المثال يوجد في بعض الجامعات العديد من المباني غير المستخدمة أو بعض قاعات الاجتماعات التي لا تستخدم باستمرار ويمكن تأجيرها والاستفادة من عوائدها، كما تتميز الجامعات السعودية بوجود ملاعب ومسارح قد لا تُستخدم إلا في مناسبات قليلة، لذلك من الجيد تأجيرها والاستفادة من عوائدها لتطوير برامج وأنشطة الجامعات الحكومية في المملكة.

المراجع

1. آل دربه، علي & الجبري، يحيى. (2020). بدائل تمويل التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية في ضوء بعض التجارب العالمية. مجلة شباب الباحثين في العلوم التربوية للدراسات العليا بسوهاج، 5(5)، 1790-1810.
2. البابطين، أماني أحمد عبدالعزيز. (2019). تنوع مصادر نظام تمويل التعليم في المملكة العربية السعودية لمواكبة تطلعات رؤية 2030 في ضوء التجربة الأمريكية. المجلة التربوية الدولية المتخصصة، مج8، ع9، 55 - 69. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1001140>
3. البشر، سعود. (2023). دراسة مقارنة بين نظام مجلس التعليم العالي لعام 1993 ونظام الجامعات لعام 2019 في المملكة العربية السعودية. مجلة العلوم التربوية والنفسية، 7(28)، 18-29.
4. الجهني، فيصل. (2022). تنوع مصادر تمويل التعليم في ضوء توجهات رؤية المملكة العربية السعودية 2030م: دراسة تحليلية. التربية (الأزهر): مجلة علمية محكمة للبحوث التربوية والنفسية والاجتماعية، 41(193)، 584-567.
5. الحربي، محمد بن محمد أحمد. (2015). بدائل مقترحة لتمويل التعليم في الجامعات الحكومية بالمملكة العربية السعودية: جامعة الملك سعود أنموذجاً. مجلة كلية التربية، مج26، ع103، 141 - 172. مسترجع من <http://search.mandumah.com.sdl.idm.oclc.org/Record/712132>
6. الرجيلي، محمد. (2019). بدائل تمويل الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة في ضوء التغيرات الاقتصادية المعاصرة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بها. مجلة البحث العلمي في التربية، 20(الجزء الثاني)، 1-10.
7. الشنيفي، علي بن عبدالله. (2018). البدائل المقترحة لتمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية على ضوء تجارب بعض الدول المتقدمة. مجلة العلوم التربوية والنفسية، مج2، ع10، 70 - 90. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/939718>
8. العتيبي، حسناء بلج. (2018). تجارب بعض الدول المتقدمة (أمريكا - بريطانيا - اليابان - أستراليا) في تمويل التعليم العالي وسبل الاستفادة منها. مجلة العلوم التربوية والنفسية، مج2، ع25، 1 - 31. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/940173>
9. الغامدي، حمدان. (2000). تطور التعليم العام في المملكة العربية السعودية. مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، 36(2)، 231-
10. الفراج، لولوة بنت صالح إبراهيم. (2021). تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية: التحديات



- والحلول: جامعة شقراء أنموذجاً. شؤون اجتماعية، مج38، ع150، 129 - 158. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1150850>
11. المحمودي، محمد. (2019). مناهج البحث العلمي. الطبعة الثالثة. دار الكتب. صنعاء
12. وثيقة رؤية 2030. (2016). موقع الرؤية الافتراضي. مسترجع من https://www.vision2030.gov.sa/media/5ptbkbn/saudi_vision2030_ar.p
13. وزارة المالية. 2023. بيان الميزانية العامة للدولة للعام المالي 2020. مسترجع من <https://www.mof.gov.sa/budget/2023/Pages/default.aspx>
14. University of Michigan. (2023). Fiscal Year 2022-2023 Budget. Retrieved from https://obp.umich.edu/wp-content/uploads/pubdata/budget/ubudgetbooksummary_fy23.pdf
15. University of North Carolina.(2023).2022 Annual Comprehensive Financial Report.Retrieved from <https://finance.unc.edu/services/comprehensive-annual-financial-report/annual-report-2022/>
16. University of Pittsburgh. (2023). FISCAL YEAR 2022.Retrieved from <https://www.government.pitt.edu/news/university-releases-2022-annual-report>
17. University of Washington. (2023). 2022 Financial Report. Retrieved from <https://finance.uw.edu/uwar/annualreport2022.pdf>
18. University of Wisconsin-Madison. (2023). 2022 Annual Financial Report.Retrieved from https://www.wisconsin.edu/financial-administration/download/university_of_wisconsin_system_annual_financial_reports/University-of-Wisconsin-System---AFR-2022-Final.pdf
19. The University of California San Diego.(2023).2022 Annual Financial Report.Retrieved from <https://foundation.ucsd.edu/endowment-financials/annual-financial-reports.html>
20. the University of California, San Francisco.(2023).2021-2022 Financial Statement.Retrieved from <https://controller.ucsf.edu/financial-statements/foundation/2022/2021-2022-financial-statement>